

Distr.: General
21 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

البند ٣٤ من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦ بآء بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦ بآء المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ القرار في غضون خمسة عشر يوما. ويوفر هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان من القرار خلال الفترة من ٣ إلى ١٧ آب/أغسطس.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الحالة العامة في الجمهورية العربية السورية في التدهور، حيث تدور في حلب أشرس المعارك الأخيرة التي تجري حتى الآن. وواصلت حكومة الجمهورية العربية السورية وعناصر من المعارضة المسلحة الاشتباك في مواجهات عنيفة. وظلت الحكومة على قناعة بأنها ستكون قادرة على تحقيق النجاح عسكريا ضد المعارضة، ورفضت الدخول في أي حوار سياسي أو المضي قدما في الوفاء بوعدها بتنفيذ خطة النقاط الست ما لم تقم المعارضة بإلقاء السلاح. وبالمثل ظلت المعارضة المسلحة على قناعة بأن جهودها العسكرية سوف تنجح في الإطاحة بالقيادة الحاكمة في البلد، ورفضت



الرجاء إعادة استعمال الورق



قبول الشروط المسبقة التي وضعتها الحكومة للدخول معها في حوار. وشوهدت في بعض المناطق تخفيضات مؤقتة موضعية في قوام القوات في حين اشتدت حدة النزاع في مناطق أخرى. وشنت عناصر المعارضة المسلحة هجمات في حلب ودمشق، في حين واصلت القوات الحكومية استخدامها للأسلحة الثقيلة في المراكز المأهولة بالسكان وما حولها، وزادت بشكل ملحوظ استخدام الطائرات الثابتة الجناحين والمروحيات في عملياتها.

٣ - وظلت الحالة الإنسانية أليمة واستمرت في التدهور، حيث اشتدت حدة القتال داخل المراكز الحضرية وحولها. وقد تجاوز العدد التقديري للأشخاص المشردين داخلها مليون نسمة. ولغاية ١٧ آب/أغسطس، كان أكثر من ١٧٠.٠٠٠ من السوريين قد عبروا الحدود الدولية طلبا للجوء. وطرحت هذه المستويات من التشرد الداخلي والدولي، على خلفية تدمير البنية التحتية المدنية ومساكن المدنيين في مناطق المنشأ، مشاكل كبيرة لكثير من المجتمعات المحلية في سائر أنحاء البلد. وواصلت الحكومة ومجموعات المعارضة كلاهما ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٤ - ولا تزال الجهود الدبلوماسية الدولية تفتقر إلى الوحدة والاتساق، على الرغم من بعض المحاولات التي جرت على مدى الأسابيع القليلة الماضية لمعالجة الوضع في الجمهورية العربية السورية. وقد عقدت حكومة جمهورية إيران الإسلامية في ٩ آب/أغسطس اجتماعا شاركت فيه ٣٠ دولة، واستضافت المملكة العربية السعودية في يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس مؤتمر قمة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ثانيا - معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦ بآء

٥ - واصلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إشراك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في تقديم الدعم لجهود المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية، الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وفي الوقت نفسه، واصل مكتب المبعوث الخاص المشترك وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية إجراء مشاورات مع أعضاء الحكومة وأعضاء المعارضة سعيا للحصول على وجهات نظر حول الترتيبات الممكنة لدعم انتقال سياسي سلمي.

٦ - وخلال الأسابيع القليلة الماضية، بذلت المعارضة السياسية والمسلحة محاولات لطرح رؤى لانتقال في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك اقتراح من قبل بعض الجماعات بإقامة حكومة انتقالية أو حكومة في المنفى. غير أن تلك الخطط تفتقر إلى التوافق الضروري عريض القاعدة في الآراء فيما بين مختلف الجماعات داخل البلد وخارجه، مما يؤكد

الصعوبات التي تواجهها المعارضة في الاتفاق على نهجٍ لعملية انتقالية في هذه المرحلة. وحاولت الحكومة أيضا أن تبدأ عملية سياسية من خلال تعيين وزير للمصالحة الوطنية ليعمل بصفة مُحاوِرٍ مفوَّضٍ بصلاحيات. ومع ذلك، لم يلق هذا الوزير قبولا عاما في أوساط المعارضة.

٧ - وفي نهاية المطاف، طغى على هذه الجهود الرامية إلى الاضطلاع بعملية انتقال سياسي شاملة للجميع بقيادة سورية التغيير الجذري الذي طرأ على الوضع العسكري على أرض الواقع، والذي أدى إلى صرف نظر كلا الطرفين عن نوع الانتقال السياسي المتوخى في بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه وفي خطة النقاط الست التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٠٤٢ (٢٠١٢). وأثبتت الأحداث التي تجري على أرض الواقع أن حكومة الجمهورية العربية السورية ما زالت مقتنعة بقدرتها على هزيمة المعارضة عسكريا. ورفضت الحكومة تنحي الرئيس الأسد كشرط مسبق للدخول في حوار سياسي، وتجنبت الدخول في حوار من هذا القبيل إلى ما بعد بلوغ العملية العسكرية ذروتها في حلب. ويبدو أن المعارضة السورية، من جانبها، تعتقد أن الحكومة السورية قد دخلت في طور الانهيار وتواجه مزيدا من الانشقاقات على مستوى عالٍ ومعارضة أفضل تنسيقا. ورفضت المعارضة المسلحة، اقتناعا منها بأن جهودها العسكرية سوف تنجح في الإطاحة بالقيادة السورية الحالية، قبول الشروط المسبقة التي وضعتها الحكومة للحوار، وزادت من استخدامها للعنف، بما في ذلك في المدن الكبرى كوسيلة لوضع حدٍ للنزاع.

٨ - ويساورني القلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بأن أطرافا خارجية تشارك في تقديم الدعم لتقوية اعتماد كلا الجانبين على العنف. وإذا كانت تلك التقارير صحيحة، فإن الجهات التي تزود الجانبين بالأسلحة تساهم مباشرة في تدهور الوضع على أرض الواقع. وفي بعض الحالات، يُستفاد من التقارير التي تُبلِّغ عن شحنات أسلحة وقوع انتهاكات لقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء التي لها تأثير على حكومة الجمهورية العربية السورية أو قوات المعارضة، إلى التشجيع على حل سلمي بدلا من استخدام القوة.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية للحصول على تأكيد للشروط المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، مع مواصلة التماس جميع فرص الحوار دعما لخطة النقاط الست المقدمة من المبعوث الخاص المشترك. ولم يتحقق وقف استخدام الأسلحة الثقيلة، ولا وقف العنف المسلح من جانب جميع الأطراف، على النحو المبين في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية

العامّة، وفي خطة النقاط الست المقدّمة من المبعوث الخاص المشترك، وفي بيان مجموعة العمل. وبالرغم من حدوث تخفيضات مؤقتة وموضعية في استخدام الأسلحة الثقيلة وفي مستوى العنف، ومن احتمالات زيادة الوقفات القصيرة المحدودة للأغراض الإنسانية في حمص وفي مناطق أخرى من البلد، وبخاصة في حلب، فقد ازدادت حدة النزاع. وتواصل استخدام الأسلحة الثقيلة، في حين تُقدّر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بأن سحب القوات، حيثما يُشاهد، هو عملية تكتيكية لإعادة توجيه القوات استعداداً أو استجابة لمواجهة في أماكن أخرى. وأفادت التقارير أيضاً أن جماعات المعارضة المسلحة نقلت قواتها من أجل الشروع في عمليات أو مواصلتها. وقوبلت حالتان من هذا النوع من الهجمات التي شنتها المعارضة المسلحة في مدينتي دمشق وحلب بعمليات انتقامية شديدة من جانب الحكومة اشتملت على استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان.

١٠ - ولاحظت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة حالة من النزاع المستمر لكنه مشوب بالتغير فضلاً عن الاستخدام المستمر للمدفعية والدبابات والمروحيات وغيرها من الطائرات، في دير الزور وحمص وريف دمشق وحلب. وفي الفترة ما بين ٣ و ١٧ آب/أغسطس، شوهدت طائرات مروحية وهي تطلق النيران في أربع حالات متفرقة في حلب ودير الزور، في حين شوهدت طائرات ثابتة الجناحين وهي تطلق النيران في حمص في ٩ آب/أغسطس. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعمليات عسكرية برية جارية ومتواصلة تُنفذ في حلب، وبقصف مدفعي على أماكن أخرى يجري بشكل منتظم ولكن متقطع، مما يدل على عدم حدوث وقف مستمر لاستخدام الأسلحة الثقيلة. كما تواصلت دوغماً انقطاع الصدمات بالأسلحة الصغيرة التي يشنها الجانبان كلاًهما، في جميع المناطق التي راقبتها البعثة. واستمر أيضاً استخدام العبوات الناسفة من قبل المعارضة المسلحة، بما في ذلك الهجوم المزعوم على إحدى محطات التلفزيون السوري في ٦ آب/أغسطس في دمشق، والانفجار الذي وقع في ١٥ آب/أغسطس في منشأة عسكرية تقع بالقرب من مقر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة، الذي ادّعت المعارضة مسؤوليتها عنه.

١١ - وفي ضوء المخاوف التي برزت حيال التهديد باستخدام أو نقل الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية، بعثتُ إلى الرئيس الأسد، في ٢٧ تموز/يوليه، برسالة أعربت له فيها عما يساورني من قلق بالغ وناشدت الرئيس الامتناع عن استخدام أي من تلك الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف. وأكدتُ على المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية لضمان سلامة وأمن أي مخزونات من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. وفي ٣١ تموز/يوليه، تلقيتُ رداً من نائب رئيس وزراء الجمهورية العربية السورية أشار فيه إلى أن البلد طرف في بروتوكول جنيف (المؤرخ

١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥) المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، وأما تلتزم بأحكامه.

١٢ - ويساورني القلق أيضا إزاء احتمال تأثير النزاع سلبا على استقرار البلدان المجاورة لسورية، وفي هذا السياق، وردت تقارير مثيرة للذعر عن أخذ رهائن، وعمليات خطف انتقامية في الجمهورية العربية السورية ولبنان، وهي أعمال تزيد من حدة التوترات الاجتماعية والإقليمية. وتطالب خطة النقاط الست الإفراج عن الأشخاص المحتجزين ظلما. وإنني لعلى قناعة راسخة بأنه يتوجب على جميع الأطراف الإفراج عن المحتجزين رغما عنهم، والموقوفين دون التقيد بالإجراءات القانونية الواجبة. فأخذ الرهائن من قِبَل أي طرف كان هو عمل غير مقبول. ويجب احترام حقوق الإنسان للمدنيين بكل دقة.

١٣ - واطلعتُ أيضا على تقارير موثوقة عن متفجرات يجري تهريبها من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، يُزعمُ أن الغرض منها هو زعزعة استقرار لبنان، وعن أسلحة يجري تهريبها إلى الجمهورية العربية السورية، تساهم في زيادة عسكرة النزاع. ولطالما أعربتُ عن قلقي إزاء تهريب الأسلحة في أي من الاتجاهين عبر الحدود اللبنانية - السورية، وهو ما يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير لوقف هذه التجارة الخطيرة وغير القانونية.

١٤ - وتدهورت الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية بصورة أكثر وضوحا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية ولبنان في الفترة من ١٣ إلى ١٦ آب/أغسطس لتقييم الحالة الإنسانية والبحث في سبل لزيادة المساعدات الإنسانية للمحتاجين. وبلغ عدد الأشخاص المتضررين من النزاع أكثر من الضعف منذ التقييم الأولي للحالة الإنسانية الذي أُجري في آذار/مارس ٢٠١٢. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تُقدَّر وكالات الأمم المتحدة أن ما يزيد عن ٢,٥ مليون شخص في حاجة للمساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم ١,٢ مليون شخص من المشردين داخليا. ويؤثر استخدام الأسلحة الثقيلة والمدفعية في المناطق المكتظة بالسكان تأثيرا خطيرا على المدنيين. وهناك تقارير واسعة الانتشار تفيد بوقوع قتلى وجرحي في صفوف المدنيين في أثناء القتال، ولكن لم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق من العدد الدقيق لهؤلاء. والمدنيون الذين سُردوا من ديارهم والأشخاص الذين يعيشون في مناطق النزاع لديهم فرص محدودة أو معدومة للحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات الرعاية الصحية والتعليم. ويشير التقييم إلى أن أقل من ٥٦ في المائة من المرافق الصحية الأولية و ٥٠ في المائة من المستشفيات

لا تزال تعمل بكامل طاقتها. وقد أفادت التقارير أن أطراف النزاع تحتل بعض المرافق الصحية أو تقوم باستهدافها. وتستمر الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في التدهور مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثلاثة أضعاف في بعض المناطق. وأفادت التقارير أيضا عن نقص خطير في الوقود والأدوية الأساسية.

١٥ - وقد استنفدت قدرة المجتمعات المضيفة في الجمهورية العربية السورية على دعم الأشخاص الذي فروا من العنف. ونتيجة لذلك، التمس العديد من المشردين داخلها مأوى في المدارس والمساجد وغيرها من المباني العامة، وهي مبانٍ غير مجهزة لاستضافتهم. وحتى ٧ آب/أغسطس، أفادت وزارة التربية والتعليم أنه يجري حاليا إيواء المشردين داخلها في ٢٧١ مدرسة في ١٢ محافظة من محافظات البلد البالغ عددها ١٤ محافظة، إضافة إلى أن ما يقارب عددهم ٩٠٠٠ من المشردين داخلها اتخذوا لنفسهم مأوى في ١٧ مدرسة من المدارس التابعة لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهم يفتقرون إلى خدمات المياه ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وهم كذلك في حاجة ماسة إلى الموارد غير الغذائية والغذاء والرعاية الصحية. وقد تأثر على نحو متزايد اللاجئون الفلسطينيون والعراقيون في الجمهورية العربية السورية. وتُقدَّر وكالة (الأونروا) أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين تأثروا يصل إلى ٣٨٠٠٠٠ لاجئ، أي ما يقارب ٨٠ في المائة من عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الجمهورية العربية السورية.

١٦ - وسعى عدد متزايد من السوريين إلى اللجوء في البلدان المجاورة. ووفقا لسجلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان هناك أكثر من ١٧٠٠٠٠ لاجئ مسجل حتى ١٧ آب/أغسطس منتشرين في أنحاء كل من العراق (١٥٠٩٦ لاجئا)، والأردن (٤٦٨٩٨ لاجئا)، ولبنان (٤٦٦٧٢ لاجئا)، وتركيا (٤٥٠٦١ لاجئا). ووفقا لسجلات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، كان ثلاثة أرباع عدد اللاجئين من النساء والأطفال. وعملت الحكومات المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تقديم المساعدة للاجئين المسجلين. وبالإضافة إلى ذلك، يسود الاعتقاد بأن عددا كبيرا من السوريين عبروا الحدود إلى البلدان المجاورة دون أن يسجلوا أنفسهم كلاجئين وما برحوا يقيمون مع أقاربهم أو في مساكن خاصة.

١٧ - وظل انعدام الأمن المتزايد يعيق العمليات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ففي حلب، أفادت جمعية الهلال الأحمر السوري أنها اضطرت إلى وقف معظم أنشطتها بسبب الأخطار التي يواجهها العاملون لديها في الميدان. وكان من المتعذر ضمان سلامة وأمن الموظفين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ولم يتمكن برنامج الأغذية العالمي

الذي خطط لتقديم مساعدات غذائية إلى ٨٥٠.٠٠٠ شخص في تموز/يوليه، من بلوغ هدفه بسبب التأخيرات في التوزيع الناجمة عن العنف. وفي درعا، علقت (الأونروا) معظم عملياتها.

١٨ - ولا يزال نقص التمويل يمثل أحد التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجهها المنظمات الإنسانية. وحتى ١٧ آب/أغسطس، تم تمويل ٤٥ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية للجمهورية العربية السورية، البالغ مقدارها ١٨٠ مليون دولار، وتم تمويل ٢٠ في المائة فقط لقطاع المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة و ٣٠ في المائة فقط لقطاع الرعاية الصحية. ويجري حالياً تنقيح الخطة لتعكس الزيادة في عدد الأفراد المستهدفين للحصول على المساعدة الإنسانية، من العدد المستهدف الأصلي البالغ مليون شخص إلى ٢,٥ مليون شخص. وتم تمويل ٣٣ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإقليمية المنقحة لسورية، البالغ مقدارها ١٩٣ مليون دولار. وكان الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ قد صرف لغاية ١٧ آب/أغسطس مبلغاً قدره ٣٢,٦ مليون دولار لأغراض الاستجابة في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة.

١٩ - وبالرغم من هذه التحديات، وسّعت المنظمات الإنسانية نطاق استجابتها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة على السواء. وارتفع عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي أربعة أمثال ما كان عليه في آذار/مارس ٢٠١٢. وحتى ١٧ آب/أغسطس، تم تقديم مواد غير غذائية لما يزيد عن ٢٧٠.٠٠٠ شخص وأعطت منظمة الصحة العالمية مجموعات لوازم صحية لوزارة الصحة وجمعية الهلال الأحمر العربي السوري لتغطية الاحتياجات الصحية لـ ٧٠٠.٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٢. ويجري حالياً تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لمواقع وتجمعات المشردين داخلياً، مع توفير المساعدة لـ ٣٠٠.٠٠٠ شخص في حمص لغاية ١٧ آب/أغسطس.

٢٠ - وما زالت مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير موثوقة تفيد بأن كلا من القوات الحكومية وقوات المعارضة تتصرف في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا تزال ترد تقارير عن قيام القوات الحكومية باعتقالات تعسفية واحتجاز وتعذيب وإعدام خارج القضاء. وتتفاقم الحالة الإنسانية بفعل استمرار القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والهجمات على المستشفيات، والاحتلال العسكري للمرافق الصحية، وقيام القوات الحكومية باحتجاز أو اعتقال العاملين في المجال الطبي. وفي الوقت نفسه، هناك تقارير متزايدة عن عمليات خطف وتعذيب وسوء معاملة وقتل خارج نطاق القضاء وإعدامات بإجراءات موجزة لمن تقبض عليه مجموعات المعارضة المسلحة من أفراد القوات الحكومية أو أفراد الميليشيات أو المدنيين الموالين للحكومة. وثمة حادثة وقعت

مؤخراً وهي اختطاف أربعة صحفيين من محطة تلفزيون موالية للحكومة، واحد منهم قُتل وأُطلق سراح البقية؛ وقُتل صحفي آخر يعمل لحساب محطة تلفزيون تديرها الدولة، على يد الجيش السوري الحر في يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس، على التوالي. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً تقارير تفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة تقوم بنشر قناصة يستهدفون المدنيين. ومما يبعث على القلق البالغ التقارير التي تفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة باتت تتولى وظائف قضائية من خلال ما يسمى بـ "مجلس العدالة الديني" وتصدر أحكاماً بالإعدام. وقد ارتكب طرف النزاع كلاهما انتهاكات لحقوق الأطفال. وقد ترقى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها القوات الحكومية وقوات المعارضة المسلحة، حسب تقدير مفوضية حقوق الإنسان، إلى مرتبة جرائم حرب.

٢١ - وأدى التصعيد الإجمالي في الأعمال العدائية إلى تقييد قدرة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة على تنفيذ النطاق الكامل للمسؤوليات المنوطة بها، واستدعى ذلك الانسحاب المؤقت لنصف العدد الأصلي لقوام وحدة المراقبين العسكريين التابعة لها، بإجراء تخفيض إضافي فيها ليصبح قوامها ١٠٠ مراقب خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس. وفي ذلك السياق، لم تتمكن بعثة المراقبة من التحقق من معلومات تفيد بارتكاب الطرفين لانتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها أعمال العنف الجنسي، واستمرار عمليات الاحتجاز التعسفي وحالات الإعدام المزعومة بإجراءات موجزة. ومع ذلك، سعت البعثة إلى تقييم أثر النزاع على المدنيين، حيثما أمكن، وقامت بزيارات لمراقبة وضع المرافق الطبية في بعض المناطق، والتعرف على الظروف السائدة فيها، وزارت المناطق التي توجد فيها تجمعات للأشخاص المشردين داخلياً. ولاحظت البعثة وجود نقص في اللوازم الطبية في المستشفيات، وشاهدت الظروف الصعبة في مخيمات المشردين داخلياً، بما في ذلك عدم توفر الغذاء أو الخدمات الأساسية. وزارت بعثة المراقبة أيضاً سجن حمص لتقييم الحالة هناك إثر أعمال العنف التي جرت في الموقع. وباستثناء حمص، لم تُتاح للبعثة سوى فرصة محدودة للقاء المحتجزين الحاليين ووجدت صعوبة في الالتقاء بالمحتجزين المُفرج عنهم، وذلك بسبب الحالة الأمنية.

٢٢ - ولم يُبت بعد في الطلبات التي قدمها لزيارة الجمهورية العربية السورية المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بمن فيهم المقرر الخاص المعني بالحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للأشخاص المشردين داخلياً. ومع ذلك، ردت حكومة الجمهورية العربية السورية في ٣ آب/أغسطس على طلب زيارة مقدم من المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج

القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، فيما أشارت إلى أنها تنظر بالإيجاب لاقتراحه بزيارة البلد لتقديم توصيات في نطاق ولايته.

٢٣ - وعلى الرغم من الزيارة التي قام بها رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، إلى دمشق في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ حزيران/يونيه للتباحث مع السلطات السورية بشأن عمل اللجنة، لم تُمنح اللجنة إمكانية الوصول إلى البلد لأداء ولايتها. وعلى الرغم من القيود المفروضة على إمكانية وصول اللجنة من المقرر أن تقدم اللجنة تقريرها الذي نُشر في ١٥ آب/أغسطس (A/HRC/21/50)، إلى الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ختام الولاية الحالية للجنة في أيلول/سبتمبر ستقدم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان قائمة سرية بأسماء أفراد يُعتقد بأنهم مسؤولون أو وحدات يعتقد بأنهما مسؤولة عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وخروقات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢٤ - لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بمساعدة الشعب السوري في بناء بديل بقيادة سورية عن استخدام القوة، وفي تحديد مسار، يحظى بدعم دولي موحد، للمجيء إلى طاولة المفاوضات والتحرك صوب نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه الجميع في الحقوق. وما برحت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة توفر الأساس لجهود المبعوث الخاص المشترك الرامية إلى التركيز على انتقال سياسي مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق وقف للعنف في الجمهورية العربية السورية من خلال التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست.

٢٥ - وفي سبيل المضي قدماً، سوف أوصل العمل مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل مبكر للتراع ووضع حد للعنف. وضمن القيود التي تفرضها الظروف على أرض الواقع، سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري عمله الهام في المساعدة على تخفيف معاناة الشعب السوري، وستظل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة ناشطة. والأمم المتحدة لا يمكنها أن توقف دعمها ومساعدتها في مجال مساعدة الشعب السوري في إيجاد نهاية للأزمة. ويجب علينا بالأحرى أن نتكيف مع الوضع وأن نواصل في الوقت نفسه جهودنا الرامية إلى دعم السوريين في اتخاذ الخطوات التي يحدونها للوصول إلى تسوية سياسية تفاوضية شاملة للجميع.

٢٦ - وتتمثل إحدى الأولويات في بذل جهود سياسية لتخفيف واحتواء أسوأ آثار التراع في الوقت الذي تعمل فيه أيضاً على مساعدة الأطراف على حل الأزمة في نهاية المطاف.

ومن أعظم المخاطر الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة. وتُعتبر مشاركة الأمم المتحدة مع جميع قطاعات المجتمع السوري، بما في ذلك النساء والشباب، بهدف إقامة قنوات اتصال فيما بين الطوائف، وربما بناء مجالات لتوافق الآراء، أمراً ضرورياً لإيجاد سبل لحماية مختلف التجمعات السكانية من أسوأ آثار حرب أهلية. وينبغي النظر إلى هذا الأمر باعتباره إحدى الأولويات الأكثر إلحاحاً للأمم المتحدة.

٢٧ - فمن مسؤوليتنا أن نفعل ما في وسعنا لوقف العنف بين الشعب السوري ومساعدتهم في تسوية خلافاتهم بما يمكنهم من بناء مستقبل يلبّي تطلعاتهم المشروعة. وفي الوقت الذي نعمل فيه على تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم شعب الجمهورية العربية السورية، يجب علينا أن نذكر الأطراف، وفي مقدمتها الحكومة، أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حل الأزمة التي تعصف ببلدها حالياً.

٢٨ - وتقوم جميع أطراف النزاع بعمليات عسكرية في المناطق المكتظة بالسكان بتجاهل صارخ لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلى وجه التحديد، لم تتخذ السلطات السورية الخطوة الأولى في سبيل وقف العنف. وفي حين تقع على عاتق الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، كذلك تقع على عاتق المعارضة المسلحة بموجب القانون الدولي التزامات ملزمة قانوناً في ذلك المجال. ويجب على القوات المنتشرة في المناطق المأهولة بالسكان ألا تتخذ لنفسها أهدافاً عسكرية في المراكز السكانية وما حولها ويجب عليها ضمان الامتثال لمبدأي التناسب والتمييز عند استخدام القوة. ويقع على عاتق الطرفين كليهما التزام باتخاذ الاحتياطات اللازمة للحد من الإصابات والوفيات في صفوف المدنيين، ومن إلحاق خسائر بالمتلكات المدنية. وينبغي محاسبة جميع مرتكبي الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان، بما فيها أعمال العنف الجنسي، على ما فعلوه بغض النظر عن انتماءاتهم.

٢٩ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار عسكرية النزاع في الجمهورية العربية السورية، الذي تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة. وأناشد الأطراف الخارجية، وخصوصاً دول المنطقة وأؤكد مسؤوليتها في بذل كل ما في وسعها لوضع حد لهذا الاتجاه. وأدعو مجلس الأمن والجمعية العامة إلى العمل بجدّ عن أرضية مشتركة لمساعدة الشعب السوري على إنهاء العنف والبدء في رسم طريق نحو مستقبل ديمقراطي سلمي شامل للجميع. ومرة أخرى، أحث حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة المسلحة على التخلي عن الحل العسكري، ووقف الأنشطة العسكرية والدخول في حوار وحماية المدنيين والتقيّد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأحث جميع الأطراف،

وبخاصة حكومة الجمهورية العربية السورية على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وغير مشروط ودون تأخير، إلى المحتاجين.

٣٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لعنان، المبعوث الخاص المشترك الذي شرع في مهمته الصعبة بشجاعة وتصميم وسعى إلى توحيد العالم حول المبادئ الرئيسية لوضع حد للمعاناة في الجمهورية العربية السورية ورسم طريق نحو سوريا تلبّي تطلعات شعبها وتحفظ مؤسساتها ووحدها وسلامتها أراضيها. ويجب مواصلة العمل الهام الذي اضطلع به وأعرب أيضاً عن تقديري العميق للمراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وإلى فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية لتفانيهم في العمل في ظل ظروف صعبة.

٣١ - وفي ضوء قرار السيد عنان بالتنحي في نهاية آب/أغسطس، قمت في ١٧ آب/أغسطس، بالتشاور مع نيبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتعيين الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً مشتركاً للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وإنني أقدر عزم السيد الإبراهيمي على توظيف مواهبه وخبرته الواسعتين في هذه المهمة الحاسمة المتمثلة في إنهاء العنف والمعاناة في الجمهورية العربية السورية، التي يحتاج من أجلها، وله كل الحق أن يتوقع، الدعم القوي والواضح الموحد من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا تزال الدبلوماسية التي تشجع على التوصل إلى حل سلمي للتراخ في الجمهورية العربية السورية، تمثل أولوية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة. فمزيد من القتال والعسكرة لن يؤدي إلا إلى تفاقم المعاناة وجعل الطريق نحو حل سلمي للأزمة وفقاً للتطلعات المشروعة للشعب السوري أكثر وعورة.